

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٦

بشأن الموافقة على اتفاقية القرض التكميلية الثالثة بين صامويل مونتاجو وشركاه المحدودة وجمهورية مصر العربية من خلال وزارة الإسكان والمرافق الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

مقرر

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية القرض التكميلية الثالثة بين صامويل مونتاجو وشركاه المحدودة وجمهورية مصر العربية من خلال وزارة الإسكان والمرافق الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شعبان سنة ١٤٠٦ (٣ مايو سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٩ شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٨٦ م .

صامويل مونتاجو

١١٤ أولد بروود ستريت - لندن EC2P-2HY

تليفون : ٠١٥٨٨٦٤٦٤ - تليكس ٨٨٧٢١٣

اتفاقية القرض التكميلية الثالثة

بين

صامويل مونتاجو وشركاه المحدودة

و

جمهورية مصر العربية

من خلال

وزارة الإسكان والمرافق

ترجمة وطبع : المهندسة عدالات في ١/٥/١٩٨٥

تم عقد هذه الاتفاقية التكميلية الثالثة للقرض في ١٠ مارس ١٩٨٥

بين صامويل مونتاجو وشركاه المحدودة الواقعة في شارع أولد بروود لندن EC2P-2HY والمسمى فيما بعد "مونتاجو" بالنيابة عن نفسه وعن بنك ميدلاند لنـدن PLC of 27/32 Poultly - EC2P 2BX (طرفا أول) وجمهورية مصر العربية من خلال وزارة الإسكان والمرافق "المسمى فيما بعد بالمقترض" (طرفا ثانيا)، وهي اتفاقية تكميلية لاتفاقية القرض المؤرخة في ١٢ نوفمبر ١٩٨١ المنعقدة بين أطراف هذه الاتفاقية التكميلية والمعدلة بخمسة خطابات متبادلة في التواريخ المذكورة فيما يلي على التتابع وهي ١٢ يناير ١٩٨٢/ ٢٥ يناير ١٩٨٢، ٣ مارس ١٩٨٢/ ٨ مارس ١٩٨٢، ٢١ مارس ١٩٨٤، ١٦ أكتوبر ١٩٨٤، ٢٩ يناير ١٩٨٥/ ١٠ فبراير ١٩٨٥، واتفاقية تكميلية بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٨٣ واتفاقية تكميلية ثانية بتاريخ ١٢ يناير ١٩٨٤، وكلها بين الأطراف عاليه (يشار فيما بعد إلى اتفاقية القرض المذكورة المعدلة بهذه "الاتفاقية الأساسية").

حيث إن :

- ١ - عمل المقترض حتى هذا اليوم من خلال وزارة التعدين والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي ولكنه سيعمل من الآن من خلال وزارة الإسكان والمرافق بموجب القرار الذي أصدره رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٨٤
- ٢ - وافق مونتاجو على رفع الحد الأقصى الذي يجوز تقديمه للمقترض بموجب الاتفاقية الأساسية كما وافق على مد بعض الفترات المحددة في هذه الاتفاقية بالطريقة والشروط المذكورين فيما بعد .

كيفية اتفق عليه كما يلي :

- ١ - ما لم تنص هذه الاتفاقية التكميلية على خلاف ذلك ، تظل كافة التعبيرات المعروفة في الاتفاقية الأساسية ، حيثما يسمح النص بذات المعنى عند استخدامها في الاتفاقية التكميلية .
- ٢ - بعد استيفاء الشروط المحددة في المادة (٣) منه ، بما يرضى مونتاجو ، وليس بخلاف ذلك ، ومن ذلك الحين تقرأ الاتفاقية الأساسية وتفسر كما لو أن :
 - ٢-١ حذف مبلغ " ١٠٠ مليون جنيه استرليني " من المادة ٢-١ من الاتفاقية الأساسية ووضع بدلا منه مبلغ " ١٨٥ مليون جنيه استرليني " .
 - ٢-٢ حذف التاريخ ٣٠ يونيو ١٩٨٩ من المادة ٢-٤ من الاتفاقية الأساسية ووضع ٣٠ يونيو ١٩٩٠ بدلا منه .
 - ٢-٣ حذف التاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ من المادة ١٥-٢-١ من الاتفاقية الأساسية ووضع بدلا منه ٣٠ يونيو ١٩٩٠

٣- الاشتراطات :

- وفما يلي الاشتراطات التي أشير إليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية التكميلية :
- ٣-١ يتعين على المقترض ما يلي :
 - ٣-١-١ أن يكون قد قدم لمونتاجو مستندات تثبت ما يلي :
 - ٣-١-١-١ أن مجلس الشعب في مصر قد قرر الموافقة على هذه الاتفاقية التكميلية .

٣-١-١-٢ أن رئيس جمهورية مصر قد أصدر قرارا بالموافقة على هذه الاتفاقية التكميلية .
٣-١-١-٣ أن القرار الجمهوري الذي أشير إليه في المادة الفرعية رقم ٣-١-١-٢ قد
تم إصداره في الجريدة الرسمية المصرية .

٣-١-٢ أن يكون قد حصل على كافة التفويضات واستوفى كافة الاشتراطات الأخرى
لكل السلطات الحكومية وغيرها لتمكين المقترض من عقد هذه الاتفاقية التكميلية ودفع
كافة المبالغ التي تصبح مستحقة من المقترض لمونتاجو بالجنه الاسترليني في المملكة البريطانية
المتحدة ، بخصوص الاتفاقية الأساسية المعدلة بهذه الاتفاقية التكميلية .

٣-١-٣ قد دفع لمونتاجو رسوم الإعداد الإضافية المحددة في المادة (٤) من هذه
الاتفاقية التكميلية .

٣-١-٤ أن يقدم لمونتاجو صورة مصدق عليها من الترجمة العربية لهذه الاتفاقية ،
يوافق عليها مونتاجو وموقعة بواسطة المقترض .

٣-٢ أن يقدم محاميا يمارس المهنة في مصر ومعين من مونتاجو الى مونتاجو خطابا
بالصورة الموضحة في الملحق ج (١) لهذه الاتفاقية التكميلية .

٤ - المصاريف :

يدفع المقترض مبلغ ٣١٨,٧٥٠ جنهيا استرلينيا تمثل رسم الإعداد لهذه الاتفاقية التكميلية
الى مونتاجو .

٥ - القانون السائد :

تسرى هنا المادة (١٧) من الاتفاقية الأساسية كما لو كانت مدرجة بالكامل في هذه
الاتفاقية التكميلية وكما لو كانت كل الإشارات في الاتفاقية الأساسية إلى الاتفاقية إشارة
إلى الاتفاقية التكميلية .

٦ - العلاقة بين الاتفاقية التكميلية والاتفاقية الأساسية :

طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية التكميلية تغال الاتفاقية الأساسية سارية بالكامل وعند استيفاء الاشتراطات الواردة في المادة (٣) من هذه الاتفاقية التكميلية بما يرضى مونتاجو ستقرأ وتفسر هذه الاتفاقية التكميلية والاتفاقية الأساسية كما لو كانتا مستنداً واحداً وأية إشارة في الاتفاقية الأساسية إلى اتفاقية القرض أو إلى الاتفاقية ستقرأ أو تفسر على أنها إشارة إلى الاتفاقية الأساسية المعدلة بهذه الاتفاقية التكميلية .

٧ - تم إعداد هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية وهي مصحوبة بترجمة عربية وفي حالة حدوث أى نزاع أو خلاف أو تعارض بين النسخة الانجليزية والنسخة العربية تعتبر النسخة الانجليزية هي النسخة الأصلية وهي المعمول بها والسائدة .

وشهادة على هذه الاتفاقية تم توقيعها بواسطة الأفراد المفوضين بذلك فانونا نيابة من اطراف الاتفاقية في اليوم والسنة المذكورين حاليه .

توقيع

نيابة عن صاهويل مونتاجو
وشركاه المحدودة

توقيع

نيابة عن جمهورية مصر العربية

ملحق ج (١)

رأى المحامى :

إلى صامويل مونتاجو وشركاه المحدودة :

١١٤ أولد بروود ستريت

لندن

التاريخ

حضرات السادة :

أشرف أنا _____ بإحاطة سيادتكم علما بأننى

قد فحصت صورة من الاتفاقية التكميلية الثالثة المؤرخة فى _____ ١٩٨٥ بين صامويل مونتاجو وشركاه المحدودة وبين جمهورية مصر العربية ، من خلال وزارة الإسكان والمرافق (المقترض) وهى الاتفاقية التكميلية للاتفاقية الأساسية (حسب تعريف هذا الاصطلاح فى الاتفاقية) والتي إقمت بالتوقيع عليها بالحروف الأولى من اسمى للإثبات وأرى مايلى :

١ - الشخص الذى وقع على الاتفاقية التكميلية الثالثة نيابة عن المقترض مفوض قانونا فى هذا الخصوص وأنه بتوقيعه هذا ، تشكل وستشكل الاتفاقية التكميلية الثالثة والاتفاقية الأساسية المذكورة حسب التعديل ، التزامات قانونية وسالدة فى جمهورية مصر طبقا للاشتراطات الخاصة بهما على المقترض الذى تم التوقيع بالنيابة عنه الذى لديه الصلاحية الكاملة والسلطة لاتخاذها بموجب التشريعات الخاصة به ، وفقا لقوانين جمهورية مصر العربية .

٢ - قد حصل المقترض على كافة الموافقات والتصاريح والتفويضات ، كما استوفى كافة اشتراطات كل الجهات الحكومية والجهات المسئولة الأخرى المختصة فى مصر التى تمكنه من إجراء الاتفاقية التكميلية الثالثة ودفع كافة المبالغ بالاسترلينى فى المملكة البريطانية المتحدة التى قد تصبح مستحقة من المقترض بخصوص الاتفاقية الأساسية المعدلة بالاتفاقية التكميلية الثالثة .

٣ - أن التفويض الممنوح للوقع عن المقترض بخصوص الاتفاقية الأساسية لم يلغى بتوقيع الاتفاقية التكميلية الثالثة وعليه يظل هذا ساريا بغض النظر عن تغيير الوزارات التى يعمل المقترض من خلالها .

توقيع

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣ بشأن الموافقة على اتفاقية القرض التكميلية الثالثة بين صامويل مونتاجو وشركاه المحدودة وجمهورية مصر العربية من خلال وزارة الإسكان والمرافق الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٠

وموافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٥ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٨ ؛

فرو

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية القرض التكميلية الثالثة بين صامويل مونتاجو وشركاه المحدودة وجمهورية مصر العربية من خلال وزارة الإسكان والمرافق الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٠

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٦/١٨ ؛

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد